أمثلية التنمية المحلية المستدامة والإدارة الإستراتيجية الإقليمية : تعظيم عائد المعاملات الاجتماعية في الحكم المحلي

د. قدور بن نافلة
جامعة شلف

د. عاشور مزريق
جامعة شلف

مقدمة:

إذا كانت التنمية المحلية وسيلتها وهدفها هو الإنسان المتواجد على تراب الجماعة، فيجب أن تستند الأعمال أساسا على تعبئة الطاقات البشرية المستهدفة بالتنمية، فتوجه هذه الأخيرة من حيث المنطلق وارتباطها بالسكان واهتماماتهم اليومية لن يستقيم إلا بالدعم المتواصل والانخراط المبدئي في العملية ذاتها. فالاهتمامات كما يعلم الجميع متنوعة ومتعددة من توفير للمرافق الحيوية والبنيات التحتية والمساهمة في الرفع من مستوى الأداء والإنتاج وتحقيق الأمن والطمأنينة؛ ومن تم توفير المناخ الملائم لدعم هذه الأهداف وتقوية مسار التنمية التي تلتقي فيها الساكنة من خلال إنجاز التعبئة الشاملة وليس التكتيكية المحسوبة على الظرفية، تقوم على أساس الدعم المستمر والتواصل الدائم بين جميع المتدخلين والفرقاء الاجتماعيين والسياسيين والثقافيين والتعامل بكل شفافية في العلاقات. إذ يجب الأخذ بأسلوب التنمية التشاورية والتشاركية في جميع المجالات.

ولعل من شأن توفير المناخ الملائم للتنمية من خلال توظيف الإمكانيات المتوفرة فيما هو إيجابي وهادف إلى النهوض بالمهام المستعجلة للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وامتصاص الضغوط والأزمات وحتى النزاعات وخوض رهان التنمية بمناهضة جميع أشكال التخلف وذلك بخطوات ثابتة لهو من الأمور المستعجلة.

المنارة للاستشارات

إن السؤال؛ إلى أين...؟! لا يعني النخبة السياسية ولا المنتخبين بل كل مواطن واع مثلما يمكن أن يكون محور الجمعيات على اختلاف مشاربها. فكل المجتمعات تتغير وفق توازنات اجتماعية ومسؤوليات متباينة؛ وتعتبر هنا عملية التحديد أساس كل مراجعة نقدية بناءة لثقافة جديدة تقوم على التوجيه والاستفادة من الماضي في محاولة تجاوزه. فالممارسة الجديدة لا يمكن لها أن تقوم إلا على أساس قوى اجتماعية مختلفة (جماعة محلية، جمعيات، أحزاب سياسية، سلطة محلية ...) قادرة على تحقيق المهام والسعي لوضع المجتمع المدني بمجتمعنا المحلي سلوان موضع اختبار بغية خلق ديناميكية تراكمية عكس ما عليه الحال من عجز ودمار شامل.

لقد حان الوقت للبحث معا في قضايا الجماعة الرئيسية على أسس سليمة قائمة على الكشف عن أصل المشكلة واقتراح حلول ناجعة. لقد آن للقائمين المباشرين على الجمعيات بمجتمعنا - أن ينتقلوا من مرحلة إثبات الموقف والرأي إلى مرحلة الفعل الإيجابي وعبر الواقع وحده وليس بالبقاء خارجه بحيث يبقى هذا الأخير غريبا لا نفاذ إليه ومسدود الآفاق ليتم في الأخير إعادة إنتاج السائد وتعميق فقدان السيطرة على البيئة والمحيط وبالتالي عدم التحكم في المصير. فأمام الاختيارات الصعبة التي يواجهها مجتمعنا المحلي والمسائل المعقدة التي يتوجب حلها، نحتاج إلى تضافر الجهود لتبيان الطريق وتنويرها للوقوف في النهاية على الخيارات الممكنة وما يترتب عليها من التزامات تمس مستقبل مجتمعنا المحلي.

أولا : سيناريوهات الطفرات المحلية للتنمية للمستدامة : رؤية استشرافية لثقافة النهوض

نميز وجود مسارين ممكنين لمستقبل الدول العربية ، يرصد الأول ديناميكيات وتداعيات محتملة لاستمرار الأوضاع الراهنة، فيما يرصد الثاني ديناميكيات ثقافة النهوض والتنمية المستدامة ويبين التداعيات التي قد يفضي إليها تبني هذا المسار. في ظل وجود مسار ثالث يتأسس على ديناميكيات توازن بين الخيارات التي يطرحها المساران البديلان.

المنارة للاستشارات

1. **سيناريو وتداعيات استمرار الأوضاع الراهنة:**

يفترض هذا السيناريو تضافر مجموعة من الديناميكيات تعمل على استمرار الأوضاع الراهنة، مع إدخال بعض التعديلات غير الجوهرية على النظام الاقتصادي تحديدا. **وتشمل ديناميكيات هذا السيناريو التالي:**

- هيمنة الأيديولوجيات وعدم وضوح إرادة التغيير.
- سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني.
- هيمنة القطاع النفطي.
- الوفرة المالية.
- سطوة مفهوم ضيق للأمن.
- تدني المعدلات الكيفية في التنمية البشرية.
- تذبذب الرؤى إزاء دور الدولة والقطاع الخاص.
- العلاقة المحدودة مع التقنية.
- سوء تقدير الأوزان النسبية للتوجهات الخارجية.
- التوجس من الاندماج في البيئة المعولمة.

أما تداعياته فتشمل:

- استمرار ثقافة الاستهلاك والتلقي، وغياب المشاركة المجتمعية الفاعلة.
- احتقان داخلي بسبب سوء الأحوال المعيشية، قد يؤدي إلى اضطراب أمن المجتمع، واعتماد الأسلوب الأمني بمفهومه التقليدي في التعامل مع هذا الاحتقان.
- تفشي الظواهر الهروبية، المتجلية في التطرف الديني والسياسي، وانتشار المخدرات، والنزوح إلى الخارج .
- انسحاب الشرائح ذات التوجهات الإصلاحية التي بدأت تتشكل في العقد الأخير، وشعورها بالإحباط بسبب اكتشافها أن إرادة التغيير تواجه صعوبات تحول دون تحقيقها.

المنارة للاستشارات

- غياب الدستور وضعف سيادة القانون وعدم الالتزام بالضوابط التشريعية وهشاشة المؤسسات واستمرار الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار الهيكلي والوظيفي.
- استمرار الاقتصاد الريعي والتشريعات المتعارضة التي تؤثر بشكل مباشر في فعالية القطاع الخاص، وفقدان الثقة في إمكانية استثمار العنصر البشري وطاقاته الخلاقة.
- عدم استثمار الموارد النفطية في تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل.
- غياب الشفافية والمحاسبية وتفاقم اهتراء البنية التحتية وتدني مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات الجريمة.
- الزيادة في معدلات البطالة بحيث تصل إلى مستويات قياسية.
- انخفاض مستويات الإنتاجية في معظم المؤسسات الاقتصادية وتدني مستويات الكفاءة لمعظم عناصر الإنتاج وخاصة العنصر البشري.
- عدم توفر المناخ المواتي لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- قد يسهم ارتفاع أسعار النفط والطلب المتزايد على الطاقة والاستثمار في طرح نوع من المعالجات الآنية، أو التحمس إلى مشاريع كبرى غير مجدية. غير أن من شأن هذا أن يخلق شرائح جديدة مستفيدة تعيد إنتاج الفساد، ويسهم في تأجيل تلك التداعيات، لكنه لا يتعامل مع أسبابها الحقيقية.
- ولأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يحتاج إلى المزيد من الأسواق، ولأن لهذا النظام استحقاقاته الاقتصادية والسياسية، قد يقوم بالضغط لإدخال إصلاحات اقتصادية (نفطية تحديدا) تخدم مصالحه، وقد تتولى ليبيا مركزاً قيادياً للتأثير في القارة الإفريقية وتقوم بدور أكثر فعالية بتقدير من قوى عولمية .

المنارة للاستشارات

- وسوف يؤدي هذا إلى: استقرار نسبى للأوضاع الداخلية بسبب الوفرة المالية والرضا الخارجي؛ تحديث اقتصادي نسبى في بعض المجالات، لاسيما النفط؛ القيام بدور إقليمي تحدده مصالح أجنبية؛ استثمار المساهمة في الحد من الإرهاب في تجنب التدخلات الأجنبية السافرة؛ تواصل وجود خطر الانفجار الاجتماعي؛ استمرار العزوف عن المشاركة السياسية؛ واستمرار الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان.
- وفق هذا قد يتم استغلال أزمات الوضع الراهن في جعل الأجندة الليبية جزءا من سيناريوهات تفرضها قوى خارجية وتحقيق مصالح الخارج على حساب احتياجات الداخل.
- وفي النهاية، فإن المجتمع الذي تحركه هذه الديناميكيات، بما تقضي إليه من تداعيات، مجتمع محبط، يائس، مفكك، مغترب، مضطرب، تحكمه دولة ضعيفة، تابعة، ومخترقة، ومهدد

2. سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة:

يقوم هذا السيناريو على افتراض مجموعة من الديناميكيات الإيجابية التي تسهم في تحقيق مجتمع الأمن الإنساني الذي نطمح إليه.وتشمل ديناميكيات هذا السيناريو التالي:

- إرادة سياسية داعمة للتغيير.
- تبني مفهوم الأمن الإنساني بمعناه الشامل.
- مجتمع مدني مستقل ومتنوع.
- توظيف الموارد النفطية في تنويع مصادر الدخل والتنمية المستدامة.
- تذبذب أسعار النفط.
- دور جديد للدولة، وقطاع خاص حيوي وفاعل.
- تيسر الوصول إلى التقنية.
- التقدير الموضوعي للأوزان النسبية للتوجهات الخارجية.

المنارة للاستشارات

- التفاعل الإيجابي مع البيئة المعولمة.

أما تداعياته فتشمل:

- صدور دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة بما يحقق مصلحة الوطن ويكفل التوازن بين حقوق المواطن وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي.
- وجود قضاء مستقل ونزيه.
- تنامي مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية.
- حقوق ملكية مؤمنة دستوريا.
- سيادة القانون، واعتبار الكفاءة معيارا للأداء.
- تشكل خطاب سياسي وثقافي منفتح.
- اتساع مساحة التعبير وحرية الصحافة والشفافية والمحاسبة.
- مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي قادر على جذب الليبيين المقيمين في الخارج.
- اقتصاد معرفي تنافسي تتنوع فيه مصادر الدخل والطاقة يضمن عدالة التوزيع ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع وتتدنى فيه معدلات البطالة ومستويات الفقر .
- بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية جاذبة للاستثمار الخارجي.
- تنامي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ظهور قطاعات اقتصادية قابلة للتطوير ذات ميزة تنافسية محلية ودولية.
- خروج الدولة من دائرة توفير السلع والخدمات إلى إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وتوفير الخدمات ذات الجدارة الاجتماعية.
- بنية تحتية متكاملة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات.
- مجتمع مستقر ومتماسك وآمن تتاح لأفراده فرص متكافئة في التعلم والعمل والاستثمار.

المنارة للاستشارات

- شراكة مجتمعية تحافظ على البيئة واستدامتها وتضمن حقوق الأجيال القادمة في ثروات المجتمع .
- سياسة بيئية تركز على الاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة.
- ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية الفعلية كما ونوعا.
- ارتفاع معدلات الأداء في المؤسسات التعليمية وتوافق مخرجاتها مع متطلبات بيئة سوق العمل التنافسية.
- نظام تعليمي ينمي القدرة على الإبداع والتأمل والتفكير الناقد ويعزز الحوار والانفتاح واحترام الآخر.
- توطين العلم والتقانة وتضييق الفجوة الرقمية والمعرفية.
- تشكل مناخ ثقافي منفتح يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير وقنوات تمكن من تحقيق هذه القيم (صحافة حرة، منابر سياسية، ..الخ.
- أبحاث تركز على مشاكل محلية مثل التصحر، وتطوير طاقات بديلة، وتحلية مياه البحر.
- كل ذلك سوف يسهم في خلق مجتمع قوي، ومنتج، وعادل، متسامح وآمن، تحكمه دولة مستقلة حرة، ذات سيادة تحظى باحترام المجتمع الدولي. إن أهم استحقاقات هذا الوضع هي الوعي بالأبعاد المشتركة بين الثقافة والتنمية والأمن وإحداث الموازنة اللازمة بينها.

3. سيناريو الاحتواء والتجاوب:

وبحسبان أن احتمال حدوث سيناريو الأوضاع الراهنة وسيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة جد ضئيل، فالأول يسرف في التشاؤم، والثاني يمعن في التفاؤل، نعرض مسارا يتنزل منزلة وسطا بينهما، ولعله الأقرب لأن يكون واقعيا. فضلا عن ذلك، هناك بعض الاعتبارات الموضوعية التي تشكك في استمرارية الأوضاع الراهنة، تتمثل تحديدا في إرهاصات التغيير، وأخرى قد تسهم في الحول دون حدوث

المنارة للاستشارات

سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة، أهمها وجود مراكز قوى ومصالح يتهددها هذا السيناريو.

وتشمل ديناميكيات هذا السيناريو التالي:

- ارتهان السياسات والأفعال بالضغوطات الداخلية والخارجية.
- التركيز على إجراء إصلاحات اقتصادية أكثر من التركيز على إجراء إصلاحات سياسية.
- استمرار هيمنة قطاع النفط.
- زيادة حجم الاستثمار الأجنبي.
- بروز الطابع البراجماتي في التعامل مع القضايا الأيديولوجية.
- قدر أكبر من الاندماج في البيئة المعولمة.
- انفتاح تقني نسبي مع التركيز على وسائل الاتصال.
- تقدير أكثر موضوعية للأوزان النسبية للتوجهات الخارجية.
- زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

أما تداعياته فتشمل:

- استيعاب مؤقت للاحتقان الداخلي وحفاظ جزئي على الشرائح الداعمة للتغيير.
- إحداث تغييرات أكثر جذرية في قطاعات دون غيرها .
- إعادة إنتاج الفساد وظهور شرائح جديدة من المتنفذين وأصحاب المصالح.
- استمرار الخلاف حول توجهات الدولة ودورها.
- ازدهار اقتصاد الظل والسوق الموازية.
- تزايد الضغوطات العولمية على النظام السياسي.
- تحسن طفيف في مستويات المعيشة.
- تزايد معدلات التضخم.
- التلكؤ في إصدار الدستور وفي القيام بإصلاحات مؤسسية.
- استمرار ثقافة الاستهلاك.

المنارة للاستشارات

- ازدهار نسبي في المشاريع السياحية ورواج المنتجات الثقافية الاستهلاكية.
- تزايد المطالب بالمشاركة السياسية.
- ارتفاع مستويات الصحة والتعليم.
- عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وتفاقم معدلات البطالة.
- قد تثير هذه التداعيات أزمات مجتمعية واقتصادية وسياسية، يستجاب لها على المدى الطويل بخلق مجتمع مدني أكثر فاعلية، وزيادة المشاركة السياسية، واقتصاد أكثر تنوعا، وقانون أكثر سيادة، لكنها قد تؤدي أيضا إلى إرباكات مجتمعية لا يمكن التحكم فيها، وإلى حدوث التفكك الاجتماعي وعجز الدولة عن الاستمرار في عملية استيعاب الاحتقان الاجتماعي.
- يمكن عرض طيف من السيناريوهات التي لا تختلف عن سيناريو الاحتواء إلا في تفاصيل تأخذه شطر سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة أو شطر سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة، وإن ظلت النتائج والتداعيات متقاربة. مثال ذلك أن الدولة قد تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها، وعوضا عن زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان، قد تشرع في توزيع الثروة على المواطنين. غير أنه لا يتوقع وفق هذا السيناريو أن تتم إعادة الهيكلة في سياق تخطيطي شامل، أو تأسيسا على رؤية استشرافية، بل إنه لا يتوقع الركون إلى تصور عام متسق ومتفق عليه لدور الدولة ودور القطاع الخاص، ولا أن تكون هناك تشريعات ضامنة يتم الاحتكام إليها في تحديد هذا الدور.

خلاصة القول إن هذا السيناريو سوف يفضي في النهاية إما إلى تداعيات استمرار الأوضاع الراهنة، بكل مخاطرها، أو إلى تفعيل جزئي لديناميكيات سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة بعد إهدار المزيد من الوقت والطاقات.

وهذان خياران يحيل كل منهما بطريقته إلى الخيار الثالث الذي تقترحه الرؤية، سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة . أكثر من ذلك، فإن سيناريو الاحتواء، شأنه في هذا شأن سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة، يتناقض أساسا مع

المنارة للاستشارات

مفهوم الثورة المتجددة، فالثورة لا تستسلم لاختلالات الراهن، وهي فعل وليست رد فعل، ومفهومها وإن تضمن استعدادا مستمرا للاستجابة لما يطرأ من تغيرات فإنه لا يرتهن بها، كونه يتبنى سياسة إحداث تغيرات جذرية حاسمة وشاملة، تتطلع إلى تحقيق قيم العدل والحرية والرفاه، عوضا عن سياسة ردود الأفعال التي يعول عليها سيناريو الاحتواء. لكن هذا يعني أن طبيعة الثورات المتجددة تفرض عليها الانحياز لسيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة.

وفي النهاية، يتعين أن نأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تطرأ على الساحتين المحلية والدولية والتي قد تؤثر في ديناميكيات وتداعيات سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة، وأن نكون على استعداد للتكيف معها والاستجابة لها. الركائز التي تنهض عليها الرؤية سوف تسهم في ضمان عدم الارتهان بالطوارئ. غير أن اعتبار تلك المتغيرات يضفي على الرؤية طابعها الظني وينأى بها عن القطع والجزم، قدر ما يدفع عنها تهم الإسراف في التفاؤل والامتثال لتوجهات طوباوية النزعة. ليس هناك ضمان لأن نحقق المجتمع الذي نصبو إليه، لأنه قد تكون هناك أسباب نجهل في الوقت الراهن هويتها تتضافر في الحول دون إيفاء استحقاقات هذا المجتمع. ثم أن كل وضع اجتماعي يخلق مشاكله التي قد يصعب التكهن بطبيعتها. على ذلك، يبدو أن حظوظ سيناريو ثقافة النهوض والتنمية المستدامة أوفر من حظوظ سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة وسيناريو ردود الأفعال في تحقيق مجتمع الأمن الإنساني الذي تطمح إليه هذه الرؤية.

ومهما يكن من أمر تلك المشاكل، يظل الأفق مفتوحا، والإمكانات متاحة، والرغبة حقيقية، والاستعداد وافر، والأحلام ممكنة. فهل ثمة ما تبقى سوى الإرادة؟

ثانيا: التنمية المستدامة وتنظيم السوق: مدخل لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة

إن النظر إلى العلاقة الارتباطية المباشرة بين كل التنمية المستدامة ووجود الإدارة الرشيدة القوامة تعكسها النظرة التقويمية لجهود التنمية في البلدان العربية ؛

المنارة للاستشارات

حيث يهدف تقويم الأداء التنفيذي للإدارة الرشيدة فيها إلى إدراك عوامل الإنجاز والإخفاق فيها صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد فإنه لابد من إدراك جملة العناصر التي تعكس بدورها الأبعاد الأساسية المحددة لتوفر الإدارة الرشيدة التي تفضي إلى قيام التنمية المستدامة وفق المنظور الإداري ، مع ضرورة قيام عمليةٍ تحليليةٍ متكاملة ومنسقة تكون هادفة إلى مقارنة تطابق الواقع الفعلي لتنفيذ السياسات التنموية مع الأداء المعياري المستهدف وفق المعايير والمؤشرات المحددة التي تخص تطبيق وتنفيذ تلك السياسات،

وتتضمن العملية التحليلية التركيز على العناصر الأساسية للإدارة الرشيدة القوامة اللازمة لقيام التنمية والتي تتطلب أربعة مقومات أساسية :

1. القيادة الإدارية الفعّالة في الإدارة الرشيدة:

تعتبر القيادة للإدارة العامة هي بمثابة الرأس من الجسد ، وقد أولى منظرو الإدارة عنصر القيادة أهمية خاصة منذ أبعد الأزمان ، ولعل في كتابات Fayolو Urwick و Likert و McGregor و Fiedler و Ghiselli وغيرهم ممن أثروا نظرية القيادة خير دليل على أهمية هذا العنصر في تاريخ الفكر الإداري.

ولعل من أهم الأمور المرتبطة بالقيادة الإدارية قدرة القائد على التأثير في أتباعه ، حيث أنه في حالة غياب هذا التأثير ، أو في حالة كونه ضعيفا ، فإنه يصبح من غير الممكن لأية برامج عمل أن تنجح بسبب ضعف القيادة.

وهنا يمكننا الحديث عن ثلاثة أوضاع رئيسة يمكن للقيادة أن تكون عليها: القيادة القوية والقيادة المتوسطة القوة والقيادة الضعيفة ، حيث يبين الشكل رقم (5) أدناه هذه الأوضاع الثلاثة.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم (1) أوضاع القوة المختلفة للقيادة الإدارية

المصدر: أبو بكر مصطفى بعيرة، مبادئ الإدارة، بنغازي: دار الفضيل النشر، ط6، 2004 ، ص:66

كما تأتي أهمية عنصر القيادة الإدارية في التنمية هنا من أن تتابع القيادات والرئاسات الإدارية في المراحل المتتالية لأي تنظيمٍ إداري عام يتأثر مباشرة بقوة الحلقة الأولى في أي مستوى من المستويات. فالنمط الأول وهو الأقوى في الشكل رقم (1) أعلاه يمكنه أن يفرز صفوفا ثانية وثالثة ورابعة من قادة التنمية على مستوى قوة معقول.

أما عند النمط الثالث (أي القيادة الضعيفة) فنجد أن الصفوف اللاحقة من القادة الإداريين سوف تعكس مستويات واضحة من الضعف الإداري الذي ينعكس بدوره على أداء برامج التنمية في داخل ولا شك. كما إن الشكل رقم (1) أعلاه يعبر عن قوة وضعف القيادة عن طريق قوة أو ضعف اللون الذي تتمثل فيه كل دائرة من الدوائر المختلفة.

وفيما يلي ملخص لأهم عناصر **نموذج فقاعات القيادة:**

المنارة للاستشارات

- يدل حجم الدائرة الأولى من كل نمط على درجة فعالية القيادة وعلى ما يمكن أن يكون لها من تأثير.
- يدل حجم كل دائرة على مدى قوتها في نفس السلسلة من الدوائر.
- تدل قوة لون كل دائرة أيضا علي مدى قوتها وفاعليتها في نفس السلسلة من الدوائر,

إنه من غير المنطقي أن يزيد حجم كل دائرة عن حجم الدائرة السابقة لها ، وإذا ما حدث مثل هذا الوضع أدى الأمر إلى بروز صراع على القوة داخل المنظمة بسبب تشابك الرئاسات. حيث يعكس الشكل رقم (2) أدناه هذه الحالة.

الشكل رقم (2) بروز ظاهرة الصراع على القوة داخل منظمات الدولة

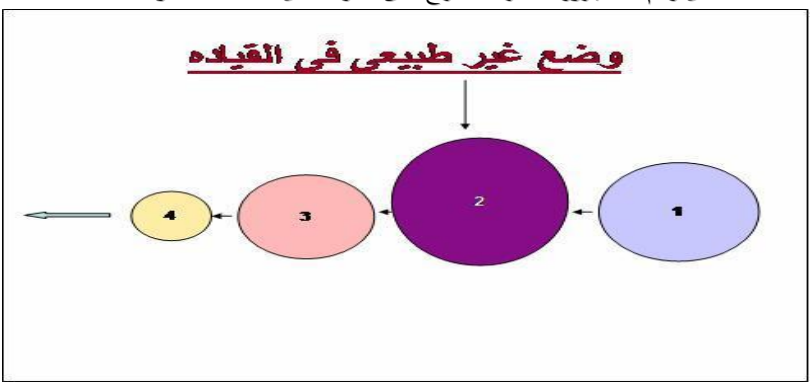

المصدر: أبو بكر مصطفى بعيرة، مرجع سبق ذكره ن ص :76

ومن الأمور الأخرى في القيادة ، التي يكون لها تأثير على فعالية الإدارة وبرامجها المختلفة بما في ذلك بطبيعة الحال برامج التنمية المستدامة - موضوع حديثنا هنا - ، بعد آخر يختص بكيفية اختيار القيادات الإدارية.

فمن المفترض أن يكون عنصر الكفاءة والخبرة هو المعيار الأساسي لاختيار القيادات الإدارية لأية منظمة ترمي إلى تحقيق الكفاءة في أدائها لمهامها ، ولكن في أحيان كثيرة يجري تغليب بعض الاعتبارات الأخرى كالولاء السياسي أو الاعتبارات

المنارة للاستشارات

الاجتماعية والقبلية علي غيرها. وإذا كان مثل هذا الأمر قد تفرضه ظروف طارئة معينة ؛ فإنه يجب ألا يكون هو المعيار المطبق لفترة طويلة من الزمن بسبب عدم موضوعيته ، ولكونه يهزم أهداف المنظمة الحقيقية على الأمد الطويل.

وإن كانت ظاهرة تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية تعتبر واسعة الانتشار في دول العالم الثالث ؛ فإن دول العالم الصناعي لا تخلو منها بالكامل في أحيان كثيرة. علي سبيل المثال عندما يتم انتخاب رئيس جديد للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه يتعين على جميع سفراء أمريكا في العالم أن يتقدموا باستقالاتهم إلى الرئيس الجديد ، لكي يعطوه الفرصة لإعادة ترتيب السلك الدبلوماسي وفق ما يراه مناسبا ، وغالبا ما يتم ذلك لاعتبارات حزبية.

2. الشفافية الكاملة في العمل الإداري:

اتفقت الكثير من الكتابات التي تناولت قضايا الحكم الرشيد والإصلاح الإداري أن الشفافية تعني في مفهومها العلمي " **مناهضة ظاهرة الفساد الإداري في الدولة عن طريق توفر الصدق والوضوح بوجود المحاسبة والمساءلة في العمل العام ، مع تمكين المواطنين من الإطلاع على المكونات الرقمية في داخل الدولة، وإشراكهم في عملية صنع القرار** " .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، أصبحت قضايا الشفافية والتصرف بشكل أخلاقي في الأداء الإداري بشكل عام ، وفي الأداء الإداري للدول بشكل خاص ، تشغل بال المجتمع الدولي ، لما لهذا الأداء من انعكاساتٍ كبيرةٍ على مصائر وحياة الشعوب. وفي مضمار الشفافية الدولية المقارنة وتأثيرها على تحقق التنمية المستدامة ؛ تحتل أغلب الدول النامية رتبا منخفضة ، بل ومتدنية جداً في كثير من الأحيان، على مقاييس الشفافية الدولية . كما إن الكثير من مسئولي الدول النامية لا يقتنعون بهذه المقاييس على اعتبار أنها متحيزة ضد دولهم ، إلا أن واقع العولمة الآن يفرض علينا أن نلتزم بهذه المقاييس إذا ما أردنا أن نكون جزءاً من الاقتصاد العالمي . لقد جربت دول كثيرة من بينها الصين بإمكاناتها الهائلة أن تعيش عزلة اقتصادية مبنية

المنارة للاستشارات

على إيديولوجيتها السياسية والاقتصادية . إن من طبيعة التنمية المستدامة أن تتظافر جهود العالم كله من أجل الحفاظ على كوكب الأرض وعلى الحياة فيه لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة (مثلاً تضافر جهود العالم من أجل مكافحة بعض مظاهر الحياة السلبية كالفقر والجوع وانتشار الأمراض وظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها.

إن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو : ماذا نتوقع عن رتب البلدان العربية على مقياس الشفافية الدولية عندما يتم نشر الترتيب السنوي للدول من قبل منظمة الشفافية العالمية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2009 ؟

الجدول رقم (1) : ترتيب بعض الدول العربية حسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي

الدولة	ترتيب التقرير السنوي 2009
قطر	22
الإمارات العربية المتحدة	30
سلطنة عمان	39
البحرين	46
الأردن	49
السعودية	63
تونس	65
الكويت	66
المغرب	89
الجزائر	111
مصر	111
اليمن	154
العراق	176
السودان	176
الصومال	180

SOURCE :http://www.tadamon-ye.org/index.php/category-table/152-151.html

المنارة للاستشارات

لابد أن الإجابة الواضحة على هذا السؤال هي : أنه لا يتوقع أن يحصل تقدم على ذلك المقياس ، وذلك للأسباب التالية-:

- عدم استكمال هذه الدول للإجراءات التي بدأتها بخصوص تقديم الموظفين السامين والإطارات في الإدارات لإقرارات الذمة المالية الخاصة بهم ؛ حيث تم تهميش ذلك الموضوع ولم تتخذ حياله أية إجراءات تنفيذية.
- إن المنظمات الدولية لا تبني آراءها على فراغ ، إنما تقوم بوسائلها الخاصة بمتابعة ما يجري داخل الدول من تطورات حالة الشفافية. ولو أن الدولة الليبية تابعت ما بدأته من إجراءات في هذا الشأن لأثر ذلك بشكل إيجابي على الدول العربية

3. التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة:

لقد تم إجراء دراسة ميدانية محدودة شملت عينة ملاءمة (Convenience Sample) في حدود خمسين شخصا من جهات إدارية متعددة ، بغرض التعرف على آرائهم فيما يتعلق بمفاهيم التنمية المستدامة والتخطيط و كانت خلاصة آرائهم كالآتي:

أفاد خمسة وثمانون في المائة (85٪) من المشاركين بأن سياسات وبرامج التخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر التنمية المستدامة. فيما يتعلق بأكثر العوامل تحكماً في قيام سياسات تنمية مستدامة ، أفاد المشاركون في الدراسة بالآتي:

الجدول رقم (2) أكثر العوامل تحكما في قيام تنمية مستدامة[1]

1)- مجموع عمود النسبة المئوية أكثر من 100% بسبب إعطاء المشاركين أحيانا نفس الرتبة لأكثر من عامل واحد

المنارة للاستشارات

العنصر	النسبة المئوية
1. الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال التخطيط	٪45
2. توفر قيادات كفؤة في مجال التخطيط للتنمية	٪40
3. الفصل بين السياسة والإدارة	٪35
4. وجود إدارة رشيدة	٪20
5. وجود إدارة رشيدة	٪20

أفاد خمسة وتسعون في المائة (95٪) من المشاركين في الدراسة بأنهم يتابعون قضايا التنمية المستدامة في مجتمعات أخرى . ويري خمسة وخمسون في المائة (55 ٪) من المشاركين أنه لا توجد حاليا برامج للتنمية المستدامة عند سؤال المشاركين عن الأشياء التي لا تعجبهم في سياسات وبرامج التخطيط فيدولهم ، أوردوا نقاطاً ذات أهمية منها :

- عدم التعبير الدقيق عن أولويات واحتياجات المجتمع.
- عدم الاستفادة من بيوت الخبرة المتخصصة.
- عدم رصد الموارد المالية الكافية.
- غياب الشفافية في العمل الإداري.
- غياب استراتيجيات تحكم عملية التخطيط.
- عدم الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المستدامة.
- العشوائية غير المبنية على دراسات حقيقية في اتخاذ القرارات.
- عدم وضوح سياسات التخطيط.
- عدم الاستخدام الأمثل للكفاءات الوطنية.
- عدم وجود آلية واضحة للتخطيط.
- الانفراد بالرأي والتأثر بالرغبات الشخصية لبعض الأفراد في التخطيط لمشاريع معينة.

المنارة للاستشارات

- غياب التنمية المكانية المتوازنة.

وعند سؤال المشاركين عن أهم ما ينبغي توفره في سياسات وبرامج التخطيط في دولهم العربية، أوردوا نقاطاً مثل :

- إعطاء التخطيط الأولوية القصوى في برامج الدولة.
- التركيز على فكرة التنافسية المحلية والدولية في برامج التخطيط.
- التركيز على عنصر الجودة في أعمال التخطيط.
- استخدام التقنيات واللغات الحديثة في أعمال التخطيط.
- مراعاة الشمولية في سياسات وبرامج التخطيط.
- الاستفادة من البرامج الناجحة في مجال التخطيط.
- الاهتمام بإعداد وتأهيل العناصر البشرية.
- الاهتمام بالأولويات البيئية.

4. توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة:

يشبّه علماء الإدارة التنظيم الذي ينشد تحقيق التنمية بأنه يشبه الكائن الحي في تفاعله مع معطيات البيئة ومتطلباتها ، ولهذا الغرض يتحدث كتاب الإدارة عن نوعين من المنظمات : **المنظمات الجامدة** (Static Organizations) **والمنظمات المرنة** (Flexible Organizations) وذلك وفقا للبيئة التي تعمل المنظمة من خلالها ووفقا أيضا لنوع التكنولوجيا المستخدمة . وعليه ، فإن نجاح أية منظمة في إدارة برامج التنمية المستدامة المنوط بها إنما يتوقف على مقدرة تلك المنظمة في اختيار نوع التنظيم الذي يتلاءم والبيئة التي تعمل تلك المنظمة من خلالها . وعلى المنظمة إذا أن تحاول الإجابة عن العديد من الأسئلة التنظيمية مثل :

- ما هو القدر المطلوب من المركزية في الأداء ، وهل تتطلب الاعتبارات البيئية إتباع قدر من اللامركزية الإدارية ؟
- هل يوجد لدى المنظمة أفراد مؤهلون لتأدية مهامهم بحيث يمكن تفويض قدر من الصلاحيات إليهم ؟

المنارة للاستشارات

- هل تعاني المنظمة من مشكلة تشابك الرئاسات وعدم وجود قيادة قوية قادرة على حسم الأمور لمصلحة العمل ؟
- ما هو نمط التنظيم المناسب الذي يمكن أن تتبعه المنظمة (الاختيار بين النمط البيروقراطي التقليدي وبين أنماط أخرى أكثر تحررا مثل تنظيم المصفوفة) ؟
- ما هو نمط الثقافة الإدارية السائدة لدى القيادات الإدارية في المنظمة ، وخاصة من حيث ثقتها بنفسها، ومدى قدرتها على التصرف عند اتخاذ القرارات الهامة، ومدى ليبرالية الفكر الإداري لديها، ومدى قناعتها بالتجديد والتحديث ؟
- هل توجد لدى المنظمة سياسات واضحة فيما يتعلق **بإعادة هيكلة وإعادة هندسة العمليات**(Restructuring Process Reengineering) من حين لآخر، وإجراء المراجعات الإدارية اللازمة (Management Audits) وفقا لمتطلبات البيئة ؟

رابعا- الحكم المستديم مدخل لتحقيق الأهداف الإنمائية

إن تحقيق الأهداف الإنمائية مرهون بتحقيق عدد من الشروط على خلاف المبادرات السابقة ويسميها "شروط التنمية المستدامة"تتجسد في **الديمقراطية والحكم الراشد والإدارة الاقتصادية السليمة**، إذ حصرت الشروط السياسية للتنمية بعد جدل طويل عكس تباينا تنظيريا وأيديولوجيا في هذا المجال وتتمثل هذه الشروط أسبابا في الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد) والتي ترتبط بدورها بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة لذلك فإن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتعهد باحترام المعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك استنادا لمفهوم الحكم الراشد الذي يستند أساسا إلى مجموعة من المعايير هي:

- إقامة دولة الحق والقانون.
- التعددية السياسية (وجود أحزاب واتحادات عالمية.
- المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

المنارة للاستشارات

- المحاسبة التي تكون من خلال بناء سلطة قضائية قوية.

والغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة، خاصة في ظل الانتشار الكبير لظاهرة الفساد الإداري والسياسي في هذه المجتمعات والذي شكل محور اهتمام مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية.

وتتفق آراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتصف بما يلي:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.
- غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

فالحكم الراشد حسب هذه المبادرة يتم ممارسته من قبل المؤسسات المختلفة للحكومة بطريقة فعالة أمنية، عادلة، شفافة، ومسئولة وهذا غير ممكن لتجسيد في ظل غياب نظام قانوني وعدالة مستقلة متاحة للجميع

ولقد أكد السيد عبد العزيز بوتفليقة، أن الحكم الراشد هو سند قوي للتعجيل بتنمية البلدان العربية الإفريقية ولتحقيق الاندماج وانخراطها في العولمة ..... لأن نوعية تدبير الحكم يكون له الأثر البالغ على الاستقرار السياسي والتلاحم الاجتماعي والتكامل القاري ..... لذا فقد التزمنا بالقيام بإصلاحات واسعة النطاق تتكفل بعدد كبير من المشاكل المطروحة، إصلاحات تهدف أساسا إلى إضفاء الشفافية والمشاركة على عملنا المطروح، إصلاحات تهدف أساسا إلى إضفاء الشفافية والمشاركة على عملنا في كنف التقييم والرقابة.

وتتكون مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد من العناصر التالية:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشتركة في استحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم السياسي.

المنارة للاستشارات

- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد.
- إضفاء الصيغة المؤسساتية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

خامسا- منطق المعاملات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

تشير التعاريف السابقة للتنمية المستدامة إلى تضمنها أبعادا متعددة مترابطة متداخلة ومتكاملة فيما بينها يمكن تبنيها والتركيز على معالجتها من إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، إذ نميز أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة يتم التعامل معها على منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة حيث تتكون كل منظومة فرعية من منظومات جزئية تمثل دعامة لضمان الإيفاء وتحقيق مقومات التنمية المستدامة من البعد البيئي والاقتصادي الاجتماعي والتكنولوجي.

1. **البعد البيئي:**

يسعى النظام المستدام بيئيا للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية (المادية والبيولوجية) لتجنب الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة من خلال:

- **حماية الموارد الطبيعة:** باعتبارها المصدر الأساس لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء بحماية التربة من التعرية والاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات التي تؤدي إلى فقدان إنتاجيتها وتخرج من دائرة الأراضي الزراعية، كما أن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات في ظل محدودية جهود التجديد والتوسيع، وكل فشل في صيانة هذه الموارد التي تعتمد عليها الزراعة من شأنها إحداث تناقص في التنوع الغذائي مستقبلا.
- **صيانة الموارد المائية:** تشكل النفايات الصناعية والزراعية والمنزلية والضخ المستمر للمياه الجوفية والسحب من الأنهار عوامل تلويث وإنقاص للإمداد بالمياه المتاحة، وتهدد صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة

المنارة للاستشارات

شبكات لمياه ونوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه على معدلات لا تحدث اضطراب في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** ساهمت عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والطاقة المستعملة إلى التضاعف المستمر في حجم الغازات والأبخرة الملوثة تزايد معه مخاطر وتغييرات كبيرة في البيئة العالمية لارتفاع درجات الحرارة وزيادة سرعة ذوبان المياه المتبخرة وزيادة مستوى سطح البحر، كما يؤدي ذلك إلى تغير أنماط التساقطات المطرية والغطاء النباتي، والتأثير على طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجية ما من شأنه تقليص الفرص المتاحة للأجيال القادمة، فالأصل هو الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من أشعة الشمس.

2. **البعد الاقتصادي:**

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع بشكل مستمر مع الحفاظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام واحتياجات المجتمع، ومن مقومات هذا البعد نذكر:

- **الحد من تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة لدول الشمال تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة في حين تراها الدول النامية في محاولة الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة، وعليه لابد من إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية بتحسين مستوى الكفاءة في الاستغلال وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة إذ لابد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية .
- **تقليص تبعية الدول النامية:** بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم الدول النامية من

المنارة للاستشارات

إيرادات إضافية هي بحاجة إليها، وما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الوطنية لتأمين الاكتفاء الذاتي وتوسيع مجالات الاستثمارات في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

- **مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لإسهامها في مشكلات التلوث العالمي من خلال استهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية والطاقة، بالإضافة لامتلاكها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية وتهيئة الأسباب لتحقيق الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية باعتباره استثمارا في مستقبل مشترك.

3. البعد الاجتماعي–الإنساني:

أصبحت فكرة التنمية المستدامة حقيقة المشكلة التي تكمن في اختيار أنماط اجتماعية تنموية تتناسب مع الاهتمام البيئي إذ مثلت مفهوم الجسر بوصفها فكرة يمكنها أن تجمع أوجه السياسات المختلفة وتوحد المصالح ،إذ تضمن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (تقرير بورتلاند) الجوانب التي ترتكز عليها التنمية المستدامة وفقا للمنطلقات الحقائق التالية:

- توظيف فكرة الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للعمل على توظيف طموحات كافة الشعوب وتحديدها والتركيز على المطالب الأخلاقية المشروعة لكل فقراء والأجيال القادمة كأولوية قصوى مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات التي يتملكها أجيال المستقبل مما يساعد على تحديد الشكل الحقيقي للتنمية والتي يمكن صياغتها في نمط الاستدامة.

المنارة للاستشارات

- استحضار فكرة القيود البيئية إذ أن تجاهلها يعيق بشكل جاد إحداث تقدم اجتماعي، فقد وفقت العديد من القيود حيال الوصول إلى الموارد المتعددة والوسائل التكنولوجية المتطورة وإنشاء المؤسسات الاجتماعية لاستخدامها في تعزيز القدرات البيئية.

ومن ضمن المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها هذا البعد نذكر :

- **تنظيم النمو الديمغرافي:** وهو العمل على تحقيق خطوات ايجابية نحو تنظيم النمو السكاني وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها ويحد من جهود التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة.
- **توزيع السكان:** للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها وموادها الملوثة فتسبب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها ومنه فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية كتربية الحيوانات والدواجن وزراعة الأشجار المثمرة لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكان السليم بيئيا.
- **الصحة والتعليم:** تنطوي التنمية المستدامة على استدامة التنمية البشرية، التي تهتم بتوفير التغطية الصحية وضمان التعليم الإجباري المجاني لكل أفراد المجتمع، مما يساعد على مباشرة الأعمال اليومية وزيادة الإنتاج وتذليل رفع الفقر والتبعية.

وتناولت مبادرة **"الشراكة الحديدة من أجل التنمية في إفريقيا" *(NEPAD)*** ، أهمية تنمية الموارد البشرية حيث **"ارتكزت مبادرة التنمية البشرية على أربعة مبادئ**

المنارة للاستشارات

هي "تخفيف الفقر"، و"سد لفجوة في مجال التعليم" و"وقف هجرة العقول" و"الرعاية الصحية، ومن الأهداف التي وضعتها هذه المبادرة بحلول سنة 2015م:

- إلحاق جميع الأطفال في سن التمدرس بالمدارس الابتدائية ؛
- خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات إلى ثلثي معدلاتها الحالية ؛
- تطبيق الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2015 بهدف وقف نزيف الموارد البيئية بحلول عام 2015 .

4. **البعد التكنولوجي:**

يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى مرحلة التوفير في استخدام الموارد والطاقة بهدف إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات وتبني معايير تحد من تدفق النفايات بإعادة تدويرها والتخلص من الأخرى بطرائق سليمة بيئيا، مما يساعد على اتزان النظم البيئية، ويمكننا تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

- **استعمال تكنولوجيا أنظف:** يؤدي نشاط المناطق الصناعية إلى تلويث ما يحط بها من هواء وماء وارض حيث يتغلب الحد منها في الدول المتقدمة بنفقات كبيرة، في الوقت الذي لا تخضع النفايات المتدفقة في الدول النامية للرقابة نتيجة لتبنيها لتكنولوجيات تفتقر للكفاءة البيئية ومسعى الاستدامة هنا، والتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة وتستخدم المواد المستخدمة بشكل أمثل وتسترجع المخلفات والفواقد للتخلص من النفايات بأشكال تضمن السلامة البيئية حيث يتمثل الهدف في العمليات التكنولوجية الحد من الملوثات وتدوير المخلفات داخليا للمساعدة على استمرار اتزان النظم الطبيعية.
- **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة:** الكثير من التكنولوجيات المستخدمة في الدول النامية أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في الدول المتقدمة، مما يستوجب الإسراع في الأخذ

المنارة للاستشارات

بالتكنولوجيات المحسنة في شكل تعاون تكنولوجي بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف تتناسب ولاحتياجات المحلية، لسد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية دون المزيد من التدهور البيئي ، كما يستوجب الالتزام بالتشريعات والنصوص المحددة لطرائق الاستخراج والاستخدام للموارد والطاقة والتقيد بالأساليب المنصوص عليها قانونا في طرائق التخلص من النفايات واحترام المقاييس المحددة في ظل توفر نصوص قانونية خاصة بفرض العقوبات على الخيانة البيئية تصل توقيف النشاط.

- **المحروقات والاحتباس الحراري:** يستدعي استخدام المحروقات اهتماما خاصا كونه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، إذ يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، لتصبح مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق الحضرية لتشكل أمطار حمضية تصيب المزروعات ومياه الري، وتزيد من حرارة الجو إذ أن المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز القدرة الاستيعابية للأرض، به تتضاعف مخاطر الاحتباس الحراري، وإذا كانت الآثار أصبحت واضحة المعالم خلال القرن العشرين ومدخل القرن الواحد والعشرين واستمرارها بالمستويات الحالية تسبب في احترار عالمي للمناخ.
- **الحد من انبعاث الغازات:** ترمي التنمية المستديمة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لانبعاث الغازات الحرارية بالحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة نظيفة بيئيا إذ يتعين على الدول الصناعية اتخاذ المبادرة للحد من انبعاثات أكاسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

المنارة للاستشارات

✍ **حماية طبقة الأزون:** تمثل "**اتفاقية كيوتو**"(❖) كإحدى الإجراءات التي اتخذت لمعالجة مشكلة تدهور طبقة الأزون. جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية وهذا يوضح بأن التعاون الدولي لمعالجته مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع لكن تعنت و.م.أ وتعاملها بأن قوتها فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية .

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعادها الأربعة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية- البشرية والتكنولوجية للترابط الوثيق بينها إذ أن الإجراءات التي تتخذ في إحداها تحرز أهداف في الأبعاد، فالاستثمار في رأس المال البشري يدعم جهود الإقلال مستويات الفقر، والإسراع في تثبيت السكان وتضييق الفوارق الاقتصادية والحيلولة دون مزيد من التدهور للموارد والأراضي، باستخدام التكنولوجيات المحسنة وهو ما يعجل بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

5. الاستنتاجات والتوصيات:

وعليه تأكدت قناعتنا بضرورة العمل من أجل الصالح العام في دوائر صنع القرار على الصعيدين الوطني والعربي. كما يمكن للناشطين في منظمات المجتمع المدني، وممثلي الشعب أن يجدوا في مضامين البحوث عوناً علمياً ومنهجياً نقدياً ومحرضاً لإنضاج وعي نظري وعملي إجرائي شامل بادراك أهمية إقامة الحكم الراشد وهو ما يصب في تحقيق التنمية المستدامة و دعم وإنشاء وتوسيع مؤسسات التنمية البشرية المستدامة وإدارة الذات، وإدخال هذا الموضوع في المناهج الدراسية لإعداد جيل واعي وناضج يتحمل مسؤولية إدارة الحكم المستقبلية . ونوصي القائمين على الملتقى بـ :

• **بروتوكول كيوتو** يمثل الأداة التطبيقية للاتفاقية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المعتمدة في نيويورك في 9 مايو 1992 والتي دخلت حيز النفاذ في العام 1994، تعد الإجابة الدولية على الوقع السلبي لتغير المناخ الناجم عن الأنشطة الإنسانية.. وبعد دخوله حيز النفاذ في فبراير 2005، يفرض البروتوكول على الدول الصناعية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية الالتزام بخفض انبعاثاتها الإجمالية من الغازات المسببة للتلوث في فترة الالتزام الممتدة 2008 إلى 2012 بنسبة 5% في المتوسط دون مستويات العام 1990 (العام المرجعي).

المنارة للاستشارات

- ✓ ضرورة تكثيف الجهود لمعالجة جانبي معادلة الفساد (الحكومة، والقطاع الخاص) والسعي من جانب الطلب (الحكومة) إلى إصلاح مؤسسة الحكم والتخفيف من فرص الفساد من خلال دعم نظم الحكومة الإلكترونية،
- ✓ إصلاح النظم الضريبية والجمركية، وتقليص العوائق أمام تأسيس المشاريع الحكومية وتشغيلها، وإصلاح سياسة المشتريات الحكومية. والتركيز على جانب عرض الأعمال غير المشروعة (القطاع الخاص) وفي مقدمتها ترسيخ النظم السليمة الحوكمة الشركات وتحسين معايير المحاسبة، وتنفيذ قوانين مكافحة الرشوة وتعزيزها.
- ✓ دعوة الحكومات للأخذ بجذور التنمية المستدامة الحقيقية التي تقع في صميم الأداء السياسي المتمثل في إطلاق الحريات والتعددية التي تراقب عمل الحكومة،
- ✓ العمل على خلق بيئات سليمة وجيدة للاستثمارات، وذات مناخ استثماري ملائم لعمل القطاع الخاص، ولإطلاق مبادراته في تحقيق التنمية المستدامة
- ✓ تقوية العلاقة بين السلطة والقانون، كلما تعززت هذه العلاقة، كلما أصبحت الدولة أقرب إلى مبدأ سيادة القانون أي أن القانون هو الذي يحكم حتى السلطة التي وضعته، وان سيادة القانون هو احد مقومات بناء الحكم الراشد
- ✓ إن مستقبل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الدول العربية مرتبط أولاً بذهنية النخب الحاكمة من جهة، ومدى فهم واستيعاب أبجديات الأحزاب المعارضة ضمن قبة البرلمان ثانياً، وينبغي تجسيد أفكار الحكم الراشد في أذهان النخب الحاكمة قبل كل شيء بغية تجسيدها على أرض الواقع
- ✓ وأخيرا ، دعوة الجامعات العربية ومراكز البحوث فيها إلى الاهتمام بموضوع الحكم الراشد وربطه بالتنمية وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات والرسائل الجامعية لأهمية ذلك في إعادة بناء العراق وتفعيل دوره العربي والإقليمي والدولي

المنارة للاستشارات

المستند العلمي:

1. أبو بكر مصطفى بعيرة ، مبادئ الإدارة : المفاهيم والتطبيقات ، (بنغازي: دار الفضيل للطباعة والنشر)، ط6، 2004.
2. السيد عبد المطلب غانم (تحرير) ، تقويم السياسات العامة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1998.
3. زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات ،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.
4. شعبان، عبد الحسين- الورقة الخلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004،.
5. كريّم، حسن – مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2004،
6. " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) 2004،
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 : خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، .
8. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، واشنطن، 2003، .
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002،
10. تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).
11. النويضي، عبد العزيز- الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية. دار النشر بلا، 1998،
12. باجي، جون، مداخلته في ندوة القاهرة حول حقوق الإنسان والتنمية،
13. روبنسون، ماري، مداخلتها في ندوة القاهرة حول " التنمية وحقوق الإنسان"
14. المحجوب، عزام - ورقته المقدمة إلى ندوة القاهرة، حول حقوق الإنسان والتنمية- والموسومة " علاقة التنمية بحقوق الإنسان" ،

المنارة للاستشارات

15. فائق، محمد – معوقات التنمية " في كتاب (الإمعان في حقوق الإنسان) "، تأليف هيثم المناع، دار الأهالي، دمشق، 2000،

16. ظاهر، مسعود، الأمن الثقافي والتنمية المستدامة في عصر العولمة ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني بعنوان" مؤتمر حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية"، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، 27- 29 حزيران (يونيو) 2006.

17. Beck U., 2006, « Risque et société », *in* Mesure S., P. Savidan (dir.) *Le dictionnaire des sciences humaines*, Paris, PUF,

18. Boyer R., 2002, « Postface à l'édition 2002 », in Boyer R., Y. Saillard (dir.), *Théorie de la régulation – l'état des savoirs*, Paris, La Découverte, nouv. éd.,

19. Casteigts M., 2003, « Le management territorial stratégique », in Sedjari A. (dir.) *Gouvernance et conduite de l'action publique au 21ème siècle*, Paris, Rabat, L'Harmattan,.

20. Casteigts M., 2004, « La gouvernance urbaine entre science et idéologie », *in* Le Duff R., J.-J. Rigal (dir.) *Démocratie et management local, 1ères Rencontres Internationales*, Paris, Dalloz,

21. Graefe O., 2003, « Städtische Territorien und Land management im postkolonialen Namibia », in*Petermanns Geographische Mitteilungen*,

22. Haesbaert R., 2004, *O mito da desterritorializacao: do fim dos territorios a multiterritorialidades.* Rio de Janeiro, Bertrand Brasil, .

23. Henry L., 2008,Mutations territoriales en Asie centrale et orientale,Paris, La Documentation française,

24. Jolly J.-F., 2008, *Régir le territoire et gouverner les territoires. Décentralisation et territorialisation des politiques publiques en Colombie*, Paris, L'Harmattan, 354 p.

25. Offner J.-M., 2006, "Les territoires de l'action publique locale, fausses pertinences et jeux d'écarts", in*Revue Française de Science Politique*, Vol.56, n°1.

26. Zaninetti J.-M., 2008, Les Etats-Unis d'Amérique face au défi du développement durable : peuplement et territoire, Paris, Hermès Science Lavoisier.

27. http://www.gdrc.org/u-gov.escap-governance.html.

28. http://www.tadamon-ye.org/index.php/category-table/152-151.html .

المنارة للاستشارات